أثر مؤشرات الحكم الرشيد على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق

د. ذاكر هادي عبدالله[١]، أ. د. سعيد علي محمد العبيدي[١]، أ. د. أثير أنور شريف[٢]

[١] قسم الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الانبار، الانبار ، العراق.

[٢] قسم الادارة العامة، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، الانبار ، العراق.

المستخلص

يعاني العراق من أوضاع اقتصادية متدهورة، وانتشار الفساد في مفاصل الدولة ومؤسساتها، مما يؤشر إلى إن توفر الإمكانات والموارد لوحدها في أي دولة ليست كفيلة بالنهوض بالواقع الاقتصادي، بل إنه يحتاج إلى إرادة سياسية وإدارة اقتصادية رشيدة تضع الضوابط والقوانين لتهيئة البيئة السليمة للاقتصاد واستغلال موارده بالشكل الأمثل، إذ افترض البحث إن مؤشرات الحكم الرشيد تمارس أثراً معنوياً طردياً على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتوصل البحث من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL) إلى وجود أثر معنوي طردي لمؤشرات الحكم الرشيد على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأوصى البحث بضرورة تنويع مصادر الدخل من خلال اعتماد استراتيجية للتنويع الاقتصادي وخلق قطاعات إنتاجية متنوعة تعمل على زيادة وتنويع مصادر الدخل القومي، وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، واستخدام العوائد المكتسبة من القطاع النفطي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي إن القطاع النفطي يتم الاعتماد عليه ليكون وسيلة لإحداث التنويع الاقتصادي، وتحفيز النمو في القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، فضلاً عن القطاعات المعدنية كالغاز والمعادن والفوسفات، مما يسهم في انتاج المزيد من السلع والخدمات وتنويعها وزيادة الناتج ومتوسط نصيب الفرد.

كلمات مفتاحية: مؤشرات الحكم الرشيد، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، المؤشر التجميعي.

المقدمة

يمثل الحكم الرشيد أهمية كبيرة على المستوى العالمي لا سيما في أعقاب الأزمات الاقتصادية والمالية التي شهدتها العديد من الدول، فضلاً عن الأزمات العالمية التي أصابت أغلب اقتصادات الدول إن لم تكن جميعها، إذ إن فكرة الحكم الرشيد استخدمت من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية كمنهجية لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة متوسط دخل الفرد وتحقيق طموحات المواطنين بالوصول إلى التنمية المستدامة وتعزيز دور الإدارات الحكومية في تحقيق ذلك بفعالية وكفاءة.

إذ أصبح التزام العراق بمنهجية الحكم الرشيد أمراً في غاية الأهمية، لما ينطوي على ذلك من تكامل أدوار الادارة الحكومية (القطاع العام) والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال المشاركة والتشارك لإعادة تحديد أدوار كل منهما من أجل تحقيق التنمية المنشودة بكفاءة وفعالية والاستجابة لطموحات

Access this article online	DOI: https://doi.org/10.21928/uhdicearnc/37
Corresponding author's e-mail:	thakerhadi10@uoanbar.edu.iq, saeed60ali@uoanbar.edu.iq, admin.assistant@uoanbar.edu.iq

Copyright © 2022 Zakir Hadi Abdulla Al-Lahaibi, Saeed Ali Muhammad Al-Obedi and

المواطنين وفق ما يرتكز عليه الحكم الرشيد من مبادئ وخصائص تعكس الشفافية والمساءلة والتشارك في تحمل المسؤولية والمشاركة في رسم السياسات وتعزيز دولة القانون واللامركزية لتقريب صنع القرار من المواطنين، بما يسهم في النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وزيادة النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث

يعاني العراق من أوضاع اقتصادية متدهورة، وانتشار الفساد في مفاصل الدولة ومؤسساتها، مما يؤشر إلى إن توفر الإمكانات والموارد لوحدها في أي دولة ليست كفيلة بالنهوض بالواقع الاقتصادي، بل إنه يحتاج الى إرادة سياسية وإدارة اقتصادية رشيدة تضع الضوابط والقوانين لتهيئة البيئة السليمة للاقتصاد واستغلال موارده بالشكل الأمثل وزيادة مستوى الاستثمار ورفع معدل النمو الاقتصادي ومن ثم زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

أهمية البحث

ازدادت أهمية الحكم الرشيد بمختلف أبعاده ومؤشراته وأصبح شرطاً رئيساً لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة من خلال إيجاد الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية اللازمة للارتقاء بمستوى الاقتصاد، بحيث إن محاولة إقامة أي بيئة سليمة للاقتصاد من دونه أمر غير ممكن؛ لأن نوعية الحكم تؤثر في النشاط الاقتصادي، إذ إن الاقتصاد العراقي بحاجة إلى إرساء أسس الحكم الرشيد باعتباره المدخل الى رفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة متوسط دخل الفرد.

هدف البحث

يهدف إلى معرفة مدى أثر مؤشرات الحكم الرشيد على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

فرضية البحث

إن مؤشرات الحكم الرشيد تمارس أثراً معنوياً طردياً على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

منهج البحث

اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي من خلال جمع البيانات وتحليلها، واستخدام أدوات التحليل الكمي القياسي، من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL).

هيكل البحث

لتغطية موضوع البحث قسم البحث إلى الآتي:

1- تحليل مؤشرات الحكم الرشيد ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتحليل العلاقة بينهما.

2- بناء مؤشر تجميعي لمؤشرات الحكم الرشيد.

3- قياس مؤشرات أثر الحكم الرشيد على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

1- تحليل مؤشرات الحكم الرشيد ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

1-1- مفهوم الحكم الرشيد Concept of Good Governance

إن هذا المصطلح تم تعريفه وفق مفاهيم متعددة تعكس توجهات أصحابها، ولفهم طبيعة هذا المفهوم وصفاته الأساسية سنتطرق الى مفهومه عبر عدد من المؤسسات والمنظمات الدولية، والباحثين والأكاديميين. **(زغيشي، 2020: 13)**

إن تعبير وفكرة الحكم الرشيد تشير إلى ضرورة الانتقال بالإدارة الحكومية من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلاً وتكاملاً بين الأركان والعناصر الرئيسية المكونة له وهي: الادارة الحكومية للقطاع العام، وإدارة القطاع الخاص بفعالياته المختلفة، وإدارة مؤسسات المجتمع المدني. **(الكايد، 2003: 12-13)** إذ يتسند مفهوم الحكم الرشيد على عناصر الشراكة ما بين المكونات الثلاث الرئيسية في المجتمع وهي: الحكومة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، إذ تقوم العلاقة بينهما على اعتبار الحكم الرشيد مسؤولية تتسم بالشفافية والمساءلة من أجل تحقيق الكفاءة الإدارية التي تعتمد على مشاركة المواطنين في صنع القرار. **(الكرخي، 2017: 33)**

وقد عرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه الطريقة التي تتم من خلالها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلد لأغراض التنمية، فهو مرادف لإدارة تنموية سليمة تتميز بآلية واضحة ومنفتحة ومتنورة لوضع السياسات، وهيكلية إدارية تتسم بأخلاقيات مهنية، وحكومة تنفيذية مسؤولة عن أعمالها، ومجتمع مدني مشارك في الشؤون العامة ويخضعون جميعهم لحكم القانون. **(شريف، 2008: 38)** أي فعالاً وعادلاً ويعزز سيادة القانون، ويتكفل بتقديم الأولويات ووضع المناسب للمجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على أساس توافق الآراء ما بين المؤسسات وأفراد المجتمع، وتسمع فيه أصوات أكثر فئات المجتمع فقراً وضعفاً ويسمح لهم بالمشاركة في صنع القرارات الخاصة بتطوير موارد التنمية، لا سيما عند رسم السياسات العامة للدولة. **(Jindal, 2014: 114)**

وعرفت المفوضية الأممية للأمم المتحدة الحكم الرشيد على أنه ممارسة السلطة الادارية والاقتصادية والسياسية لشؤون الدولة بما يمكن المواطنين من حق التعبير عن مصالحهم. **(صديقي وآخرون، 2018: 14)** ويعد ذلك الحكم رشيداً إذا ما اشتمل على طريقة الحكومة في ممارسة شؤونها السياسية والاقتصادية والاصلاحات الإدارية بشكل صحصح ويتصف بالشفافية والمشاركة والمساءلة.

وبالاستناد إلى ما سبق يمكن استخلاص مفهوم للحكم الرشيد بأنه طريقة ممارسة السلطة على كافة المستويات (اقتصادياً وسياسياً وإدارياً واجتماعياً) وإدارة الموارد بشكل سليم بما يؤدي إلى تحقيق رفاهية الإنسان.

1-2- مؤشرات الحكم الرشيد Good Governance Indicators

قامت بعض المؤسسات الدولية منها برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، بإصدار مجموعة من المؤشرات الكمية التي يمكن من خلالها قياس أو معرفة مستوى

الحكم الرشيد في أي دولة، سوف نعتمد في بحثنا هذا على المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي، وذلك لتناسبها مع موضوع البحث ومشكلته وهدفه، إذ إن مشكلة الاقتصاد العراقي هي ليست مشكلة اقتصادية متمثلة في ندرة الموارد وتعدد الحاجات، وإنما هي مشكلة سياسية وإدارية، إذ تتوفر الموارد الاقتصادية في العراق بوفرة كبيرة، لكن الخلل يكمن في إدارة هذه الموارد واستخدامها بشكل سليم، وإن السبب الأساسي لهذا الخلل هو الصراعات السياسية وسوء الإدارة، وتفشي الفساد، إذ إن المؤشرات التي تتبناها المؤسسات الدولية الأخرى (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي) هي مؤشرات اقتصادية لا تتوافق مع مشكلة البحث فهي أيضاً نتيجة لهذه المشكلة وليست سبباً فيها، أما المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي فهي مؤشرات سياسية تتعلق بإدارة الحكومة لمؤسساتها المختلفة، وبالتالي فأن هذه المؤشرات هي المؤشرات المناسبة لموضوع البحث ومشكلته، وفيما يلي تحليل لهذه المؤشرات.

تم اعطاء هذه المؤشرات درجات أو قيم تتراوح بين (-2.5 لغاية +2.5) وتمثل القيم السالبة وصولاً إلى الدرجة (-2.5) أسوء الحالات لتطبيق الحكم الرشيد، وتمثل القيم الموجبة وصولاً الى الدرجة (+2.5) أفضل الحالات لتطبيق الحكم الرشيد، وهذه المؤشرات هي (إبداء الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية أداء الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، مكافحة الفساد). **(Word Bank, 2020: 1)**

التزاماً بأهداف ومنهجية البحث سوف يتم فيما يلي شرح وتحليل لكل مؤشرات الحكم الرشيد الصادرة عن البنك الدولي، وبيان موقع العراق بين دول العالم حسب تطبيق هذه المؤشرات.

1-2-1- مؤشر إبداء الرأي والمساءلة Voice and Accountability

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار حكومتهم، وحرية التعبير عن الرأي، وتكوين منظمات المجتمع المدني وحرية الاعلام. **(World Bank, 2020: 2)** فالتصويت يشير إلى مجموعة واسعة من الأفكار حول كيفية تعبير المواطنين عن تفضيلاتهم، وتأمين حقوقهم، والعمليات التي يمكن أن تمكن أو تقيد قدرة هؤلاء المواطنين على التعبير عن أهدافهم الفردية، والجماعية وتحقيقها، ومن ثم تحقيق نتائج أفضل للاقتصاد الكلي. **(ياسر، 2017: 9)** أما المساءلة فهي عملية حمل الفاعلين أفراداً، أو مؤسسات على تحمل المسؤولية عن أفعالهم وتتطلب تحقيق الشفافية، والمسؤولية عن تبرير الاجراءات، وقابلية التنفيذ بين صانعي القرار والمواطنين، إذ يسهم إبداء الرأي والمساءلة في دعم الفقراء والمهمشين في الحصول على ما يحتاجون إليه لممارسة المزيد من الخيارات وتنميتها، وتحمل صانعي القرار المسؤولية. **(عبداللطيف، 2013: 11-13)**

1-2-2- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence

إن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي أو استخدام العنف وهذ يشمل العنف ذو الطابع السياسي والأمني. (Kaufman et al, 2010: 6) ويعني استقرار النظام السياسي، وقبول جميع أطراف الدولة بهذا النظام، ومن ضمنهم المعارضين للحكومة، ويتضمن هذا المؤشر أيضاً حجم العنف المعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف المعارضة والموالية لسياسيات الحكومة. (Gasiorowski, 1995: 893) إذ يعد الاستقرار السياسي من أهم مؤشرات الحكم الرشيد إن لم يكن أهمها؛ لأنه كلما كانت الدولة مستقرة سياسياً وأمنياً، فإن ذلك ينعكس بشكل إيجابي على كافة المؤشرات الأخرى للحكم الرشيد، كما ينعكس على استقرار وانتعاش الوضع الاقتصادي، ويمكن توضيح تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في العراق.

1-2-3- مؤشر فاعلية أداء الحكومة Government Effectiveness

يقصد بذلك فاعلية أداء المؤسسات الادارية الحكومية ومدى كفاءتها في توظيف الموارد بطريقة سليمة لخدمة المصلحة العامة، من خلال إدارة الموارد العامة، وتنفيذ السياسات، وتقديم خدمات ذات جودة عالية لتنظيم العمل الحكومي وقياس مدى جودة الخدمات العامة والخدمة المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية وجودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة. **(Pradhan & Sanyal, 2011: 4)** لا شك إن خدمة المواطنين هي الوظيفة الأهم للحكومة، وأحد أساليب تطبيق الحكم الرشيد هو تطوير ورفع مستوى كفاءة وفاعلية الأداء الحكومي، لذلك تقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين واعتماد وتطبيق قوانين ذات جودة عالية هو ما يحاول مؤشر فاعلية الحكومة قياسه. **(البسام، 2014: 12)** لذا فهو يتمثل في قدرة الحكومة على وضع السياسات العامة السليمة وتنظيمها وتطبيقها، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بوجود نظام إداري ذو كفاءة عالية.

1-2-4- مؤشر الجودة التنظيمية Regulatory Quality

يعرف مؤشر الجودة التنظيمية على إنه يقيس مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة من شأنها المساهمة في تعزيز الاقتصاد ومنها تنمية القطاع الخاص ومساهمته في الاستثمار، إذ يهتم هذا المؤشر بقياس مدى جودة اللوائح والأنظمة التي تتبناها وتطبقها الحكومات في سبيل دعم القطاع الخاص كأحد المكونات الرئيسة للتنمية الاقتصادية. **(World Bank, 2020: 5)** وتتضمن الجودة التنظيمية منظومة من التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع لضمان سلامة الافراد وحقوقهم بغض النظر عن توجهاتهم وانتماءاتهم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتطبيق القوانين لتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، كما يهتم هذا المؤشر بقياس جودة القوانين التي تنظم حياة المواطنين والطريقة التي يتفاعل بها الناس مع الحكومة في تشكيل عملية الحكم الرشيد. **(الرفاعي، 2019: 44)**

1-2-5- مؤشر سيادة القانون Rule of Law

يقيس مؤشر سيادة القانون مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون، وبأن الجميع حكام ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون، وإن هناك أطراً قانونية وآليات النزاع القانوني، وكذلك ضمان حق التقاضي، واستقلال القضاء، وإن تطبق الأحكام والنصوص القانونية

بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن تكون هذه القوانين متفقة مع معايير حقوق الإنسان، وتكون ضامنة لها، ويجب أن تكون جميع الأطراف واثقة من احترام هذه القواعد ومن تطبيقها. **(الرفاعي، 2019: 45)** ويعد المبدأ الأسمى في الإدارة السياسية العامة التي يجب مراعاتها من قبل جميع المسؤولين في الحكومات والمواطنين الذين يجب أن يكونوا متساوين أمام القضاء، ويهدف بشكل مباشر إلى تنظيم سلوك المواطنين وإدارة الشؤون الاجتماعية والحفاظ على النظام الطبيعي في الحياة الاجتماعية، وحماية الحقوق السياسية الأساسية للمواطنين، بما في ذلك الحرية والعدالة والمساواة، فضلاً عن كونه مطلب أساسي للحكم الرشيد الذي سيكون مستحيلاً دون وجود نظام قانوني سليم، والاحترام الواجب للقانون أو النظام الاجتماعي القائم على القانون. **(Keping, 2017: 5)**

1-2-6- مؤشر مكافحة الفساد Control of Corruption

يتعلق هذا المؤشر بقياس مكافحة حالات الفساد بجميع أنواعه: الفساد المالي والاداري والسياسي ومحاسبة المتسببين بهذا الفساد، كما يقيس مؤشر مكافحة الفساد المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحجم المكاسب الشخصية، وكذلك تسهم في تحجيم سيطرة النخب السياسية وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم. (Kaufman et al, 2008: 7) إن السيطرة على الفساد يدعم النمو الاقتصادي والتنمية، وتعد مكافحة الفساد أهم الأهداف الرئيسة لتطبيق الحكم الرشيد مقارنة بالأسلوب التقليدي للإدارة. **(البسام، 2014: 12)**

سيتم فيما يلي تحليل مؤشرات الحكم الرشيد الصادرة عن البنك الدولي كما في الجدول (1-1).

الجدول (1-1)
مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	إبداء الرأي والمساءلة		الاستقرار السياسي وغياب العنف		فاعلية الحكومة		الجودة التنظيمية		سيادة القانون		مكافحة الفساد	
	الدرجة	الترتيب %	الدرجة	الترتيب %	الدرجة	الترتيب %	الدرجة	الترتيب %	الدرجة	الترتيب %	الدرجة	الترتيب %
2004	1.64 -	4.81	2.18 -	0.00	1.59 -	1.97	1.65 -	3.45	1.83	0.48	1.48 -	1.95
2005	1.30 -	9.62	2.69 -	0.49	1.63 -	0.98	1.53 -	4.41	1.71	1.44	1.37 -	3.90
2006	1.28 -	10.10	2.83 -	0.00	1.72 -	0.98	1.39 -	7.35	1.68	1.44	1.45 -	2.44
2007	1.13 -	15.87	2.77 -	0.48	1.57 -	2.91	1.32 -	7.28	1.84	0.48	1.46 -	2.91
2008	1.10 -	16.35	2.47 -	1.92	1.24 -	9.22	1.15 -	12.62	1.77	1.44	1.46 -	3.40
2009	1.02 -	18.01	2.18 -	2.37	1.18 -	9.57	1.01 -	16.75	1.70	1.42	1.33 -	4.31
2010	0.99 -	19.43	2.24 -	2.37	1.20 -	10.05	1.05 -	15.31	1.56	2.37	1.26 -	6.19
2011	1.07 -	18.31	1.85 -	4.27	1.13 -	12.32	1.09 -	12.80	1.45	3.29	1.17 -	11.37
2012	1.08 -	16.43	1.93 -	4.74	1.11 -	13.27	1.25 -	9.48	1.46	3.29	1.22 -	9.48
2013	1.06 -	16.43	2.01 -	4.27	1.10 -	13.74	1.24 -	9.48	1.45	3.76	1.28 -	7.58
2014	1.14 -	15.76	2.48 -	2.38	1.11 -	13.94	1.25 -	8.65	1.33	6.73	1.33 -	5.77
2015	1.13 -	17.73	2.26 -	2.86	1.25 -	9.62	1.24 -	7.21	1.42	5.77	1.37 -	4.81
2016	1.02 -	22.17	2.31 -	3.33	1.27 -	9.13	1.13 -	11.06	1.63	3.85	1.39 -	6.25
2017	1.05 -	20.69	2.31 -	3.33	1.26 -	9.62	1.20 -	9.62	1.64	4.33	1.37 -	6.73
2018	0.99 -	21.18	2.56 -	1.43	1.32 -	9.13	1.22 -	9.62	1.76	3.37	1.40 -	7.21
2019	0.95 -	22.66	2.56 -	1.90	1.34 -	9.62	1.18 -	9.62	1.72	3.85	1.34 -	8.65
2020	1.01 -	20.77	2.53 -	1.42	1.33 -	9.62	1.38-	8.65	1.75-	3.85	1.28-	9.13

), Worldwide Governance Indicators, available at www.govindicators.org.1 Source :Word Bank (202

تشير بيانات الجدول (1-1) إلى إن درجات مؤشر إبداء الرأي والمشاركة كانت كلها سالبة لجميع السنوات (2004-2020)، إذ كانت درجة المؤشر (-1.64) في عام (2004) وكان ترتيب العراق بين دول العام (4.81) للعام نفسه، وهو أدنى مستوى له خلال مدة البحث، ثم عاد ليرتفع في الأعوام اللاحقة ليصل الى أفضل مستوى له خلال مدة البحث (-0.95) عام (2019)، بترتيب (22.66)، ربما يعود ذلك التحسن النسبي إلى الاحتجاجات والتظاهرات الواسعة التي شهدها العراق في عام (2019)، والتي تطالب بتحسين الأوضاع المعيشية والحرية والعدالة، والتي تعد نوع من التعبير عن الرأي والمشاركة في صنع القرار، إذ تطورت الى المطالبة بتغيير الحكومة، وتمت استقالة الحكومة وتم تشكيل حكومة موقتة، ثم انخفض إلى (-1.01) في عام (2020) وبترتيب (20.77).

كما تشير بيانات الجدول (1-1) مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف إلى إن درجة المؤشر كانت (-2.18) في عام (2004) وكان ترتيب العراق بين دول العام (0.00) لنفس العام، بسبب تدهور الأوضاع السياسية والأمنية نتيجة للانعكاسات السلبية للاحتلال الأمريكي للعراق في عام (2003) وتدمير مؤسساته وما رافقه من تدهور سياسي وأمني، ثم ازداد الأمر سوءاً لينخفض هذا المؤشر بشكل أكبر ليصل الى أدنى مستوى له خلال مدة البحث في عام (2006) بدرجة (-2.83)، بسبب تدهور الأوضاع السياسية والأمنية بشكل كبير وما رافقها من أحداث عنف طائفية آنذاك، وبترتيب (0.00) لنفس العام، ثم بدأ هذا المؤشر يتحسن نسبياً بشكل تدريجي ليصل الى أفضل مستوى له عام (2011) بدرجة (-1.85)، وبترتيب (4.27) لنفس العام، نتيجة تحسن الأوضاع السياسية والأمنية واتجاهها نحو الاستقرار النسبي، ثم بدأ بالتدهور من جديد في الأعوام اللاحقة نتيجة تدهور الأوضاع السياسية والأمنية، في عام (2014) والأعوام اللاحقة نتيجة انفلات الوضع الأمني والحرب ضد تنظيم داعش، ثم تحسن بشكل طفيف نتيجة الانتصار على تنظيم داعش وتحرير المدن التي احتلها، ليصل إلى (-2.53) عام (2020)، صاحبه انخفاض ترتيب العراق الى (1.42) لنفس العام، نتيجة تدهور الأوضاع السياسية والأمنية.

تبين بيانات الجدول (1-1) إن درجات مؤشر فاعلية أداء الحكومة كانت (-1.59) في عام (2004) وكان ترتيب العراق بين دول العام (1.97) للعام نفسه، نتيجة انهيار المؤسسات العامة للدولة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام (2003)، ثم انخفض هذا المؤشر ليصل إلى أدنى مستوى له خلال مدة البحث بدرجة (-1.72) في عام (2006)، بترتيب (0.98) للعام نفسه، ثم بدأ هذا المؤشر يتحسن نسبياً ليصل إلى أفضل مستوى له عام (2013) بدرجة (-1.10)، بترتيب (13.74) للعام نفسه، نتيجة للتحسن النسبي في الأوضاع السياسية والأمنية، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير أدى إلى زيادة الايرادات النفطية مما أعطى قدرة للحكومة ومؤسساتها على العمل بشكل أفضل، مما انعكس في زيادة الموازنة العامة للدولة إذ شهد العراق موازنة انفجارية آنذاك، ثم بدأ بالتدهور والانخفاض في الأعوام اللاحقة نتيجة تدهور الأوضاع السياسية والأمنية، ليصل إلى (-1.33) في عام (2020)، بترتيب (9.62) للعام نفسه، إن انخفاض درجات مؤشر فاعلية الحكومة يعود ترهل المؤسسات الحكومية وعدم كفاءة أغلبها، إذ تعاني المؤسسات والدوائر الحكومية من البيروقراطية، والفساد الاداري والمالي، فضلاً عن الضغوط والتدخلات السياسية والحزبية.

يتضح من الجدول (1-1) إن درجات مؤشر الجودة التنظيمية كانت (-1.65) في عام (2004) وهي أدنى مستوى خلال مدة البحث، وكان ترتيب العراق بين دول العام (3.45) لنفس العام، بسبب تدهور الأوضاع السياسية والأمنية انعكاساً للآثار السلبية للاحتلال الأمريكي للعراق آنذاك، ثم بدأ بالتحسن النسبي ليصل إلى أفضل مستوى له خلال مدة البحث بدرجة (-1.01) في عام (2009)، مما انعكس ذلك على ترتيب العراق بين دول العالم إذ وصل إلى أعلى مستوى له بنسبة (16.75) لنفس العام، ثم بدأ هذا المؤشر بالانخفاض النسبي ليصل إلى (-1.38) في عام (2020)، إذ بلغ ترتيب العراق (8.65) لنفس العام، إن تدني درجات مؤشر الجودة التنظيمية يعود إلى سوء الإدارة، والترهل في المؤسسات الحكومية والبيروقراطية، والروتين في الإجراءات الإدارية، والمحسوبية، والتمييز، والرشوة، والابتزاز، والفساد الإداري والمالي في هذه المؤسسات، إذ يعاني القطاع الخاص من معوقات كبيرة وإهمال متعمد لأغراض سياسية، ومصالح حزبية وشخصية، على الرغم من وجود بعض القوانين والتشريعات التي تدعم هذا القطاع وتشجع على الاستثمار، إلا إنه لا توجد جدية في تطبيقها، إذ يواجه المستثمر المحلي والأجنبي عقبات كبيرة تتمثل بالإجراءات الإدارية الروتينية، والابتزاز، والتهديد، مما يثبط المستثمرين ومن ثم يقلل من مساهمة القطاع الخاص في التنمية.

يبين الجدول (1-1) إن درجة مؤشر سيادة القانون كانت (-1.83) في عام (2004)، وكان ترتيب العراق بين دول العام (3.45) لنفس العام، ثم بدأ هذا المؤشر بالانخفاض ليصل إلى (-1.84) عام (2007) وهو أدنى مستوى خلال مدة البحث، مما انعكس ذلك على ترتيب العراق بين دول العالم إذ وصل إلى (0.48) لنفس العام، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية آنذاك، ثم بدأ هذا المؤشر بالتحسن النسبي ليصل إلى أفضل مستوى له عام (2014) بدرجة (-1.33)، إذ بلغ ترتيب العراق بين دول العالم (3.76) لنفس العام، ثم بدأ هذا المؤشر بالتدهور من جديد ليصل إلى (-1.75) عام (2020)، إذ بلغ ترتيب العراق بين دول العالم (3.85) لنفس العام، إذ يشهد العراق تدهوراً وانتهاكاً لسيادة القانون بشكل كبير وأكثر من ينتهكها هي الجهات والمؤسسات الحكومية ومن يديرها ويحتمي بها والتي يفترض أن تكون حارسة على تطبيق سيادة القانون وحفظ النظام، فمن أبرز سمات ومظاهر سيادة القانون حصر السلاح واستخدام القوة بيد الدولة، وإن يشعر المواطنين بالأمان على أنفسهم وممتلكاتهم، وأن تكون الحكومة ملزمة بموجب القانون ولا تتمكن من اتخاذ قرارات وإجراءات تعسفية وفقاً لأهواء ورغبات معينة، وأن يكون القضاء نزيهاً فعالاً غير خاضع للضغوط والتدخلات السياسية، وإن تحمي الدولة حقوق الانسان وتوفر حرية للأفراد، وغيرها من سمات ومظاهر سيادة القانون، إن غياب أي من هذه السمات والمظاهر قد يؤدي الى انهيار سيادة القانون، فكيف إذا كانت جميعها أو على الأقل أغلبها غائبة ! بالتأكيد ستكون سيادة القانون غائبة، وسيكون مؤشر سيادة القانون كأحد مؤشرات الحكم الرشيد في العراق ذو قيمة منخفضة جداً.

كما توضح بيانات الجدول (1-1) إن درجة مؤشر مكافحة الفساد كانت (-1.48) في عام (2004) وهي أدنى مستوى خلال مدة البحث، بترتيب (1.95) لنفس العام، مما يدل على تفشي الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة العراقية بشكل كبير، ثم تحسن بشكل طفيف ليصل الى أفضل مستوى له عام (2011) بدرجة (-1.17) وبترتيب (11.37) لنفس العام، ثم بدأ هذا المؤشر بالتحسن النسبي ليصل إلى (-1.28) وبترتيب (9.13) في عام (2020)، إذ يعاني العراق من انتشار الفساد بشكل كبير في كافة مفاصل الدول ومؤسساتها، مما يجعله يتصدر الدول الأكثر فساداً في العالم في جميع الاحصائيات التي تصدرها المؤسسات الدولية المختصة بهذا الشأن، وهذا ناتج عن

عدم وجود إرادة حقيقية من قبل الحكومات المتعاقبة في مكافحة الفساد والسيطرة عليه واتخاذ اجراءات رادعة بحق الفاسدين

2-2-2-1- الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد GDP and Average Per Capita

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن النمو الاقتصادي في أي بلد, ويمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في البلد خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. **(Irvin,and,Tucker,2011:131)** ويمثل الناتج المحلي الاجمالي أهم متغيرات التيار الحقيقي في الاقتصاد وهو المتغير الذي يقيس الأداء الاقتصادي للبلد. **(الحمداني وآخرون، 2018: 3)** ويعد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الدافعة للنمو الاقتصادي، إذ إن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة المستوى المعاشي ومن ثم إلى زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي؛ لأن زيادة الدخل الحقيقي للفرد تعد نمواً في المستوى المعاشي والذي يرتبط بدوره بزيادة الاستهلاك من السلع والخدمات ومن ثم زيادة رفاهيته. **(الفراجي وحمد، 2021: 217)** ولقد أظهرت البيانات خلال المدة (2004–2020) كما موضح في الجدول (1-2) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، إذ ازداد من (53,235,358.7) مليون دينار عام (2004) إلى (73,533,598.6) مليون دينار عام (2005) بمعدل تغير (38.13%), ثم ازداد إلى (157,026,061.6) مليون دينار عام (2008) بمعدل تغير (40.88%) عن عام (2007), ثم انخفض إلى (130,643,200.4) مليون دينار عام (2009) بمعدل تغير سالب (-16.80%) عن عام (2008), ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام (2008) وانعكاساتها في انخفاض أسعار النفط الخام والطلب عليه في الاسواق العالمية، ومن ثم انخفاض الايرادات المتأتية من مبيعات النفط الخام، ثم ازداد ليصل إلى (273,5875,29.2) مليون دينار عام (2013) وهو أعلى مستوى له خلال مدة الدراسة بمعدل تغير (7.62%) عن عام (2012), ويعود سبب هذه الزيادة إلى تعافي الاقتصاد من الأزمة المالية العالمية، وتحسن الوضع الاقتصادي نتيجة زيادة الإيرادات النفطية العراقية بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام آنذاك، وانعكاسها في تحسن وضع الموازنة العامة, مما أدى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، ثم بدأ بالانخفاض خلال السنوات (2014), (2015), إذ انخفض إلى (266,332,655.1) مليون دينار، ثم إلى (194,680,971.8) مليون دينار على التوالي، بمعدل تغير سالب (-2.65%), (-26.90%) على التوالي, ويعود سبب هذا الانخفاض الى الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية التي مر بها العراق، والمتمثلة بالاعتصامات التي شهدتها عدة محافظات

عراقية، ثم الحرب ضد التنظيمات الارهابية، وانخفاض أسعار النفط الخام، ومن ثم انخفاض الموازنة العامة، إذ تشكل الايرادات النفطية أكثر من (90%) من الايرادات العامة، ثم بدأ بالزيادة التدريجية بعد تحسن الوضع السياسي والأمني وانعكاسه على الوضع الاقتصادي، ليصل الى (262,917,150.0) عام (2019) بمعدل تغير (3.16%) عن عام (2018)، ثم انخفض إلى (198,774,300) عام (2020) بمعدل تغير (-24.40%) عن عام (2019) إذ يعود سبب هذا الانخفاض إلى آثار أزمة وباء كورونا التي تسببت بانخفاض كبير أسعار الخام الذي انعكس على انخفاض الايرادات النفطية العراقية ومن ثم انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، إذ يعكس تذبذب الناتج المحلي الاجمالي طبيعة الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي مر بها العراق خلال مدة البحث، فضلاً عن ارتباط الناتج المحلي العراقي بالإيرادات النفطية التي ترتبط هي الأخرى بأسعار النفط الخام والعوامل المؤثرة به لا سيما الأزمات الاقتصادية العالمية.

الجدول (1-2)

تطور الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في العراق للمدة (2004-2020) / مليون دينار

السنوات / البيان	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (1)	معدل التغير السنوي % (2)	متوسط نصيب الفرد من الناتج (3)	معدل التغير السنوي % (4)
2004	53,235,358.7	-	1,961,509.2	-
2005	73,533,598.6	38.13	2,629,674.9	34.06
2006	95,587,954.8	29.99	3,274,233	24.51
2007	111,455,813.4	16.60	3,754,986	14.68
2008	157,026,061.6	40.88	5,135,262.7	36.76
2009	130,643,200.4	16.80 -	4,125,861.5	19.66 -
2010	162,064,565.5	24.05	4,988,141.1	20.89
2011	217,327,107.4	34.09	6,518,752.6	30.69
2012	254,225,490.7	16.98	7,431,918.8	27.81
2013	273,587,529.2	7.62	7,795,455.5	4.89
2014	266,332,655.1	2.65 -	7,648,994.9	1.88 -

2015	194,680,971.8	26.90 -	5,528,730.4	27.72 -
6201	196,924,141.7	1.15	5,444,537.4	1.52 -
2017	221,665,709.5	12.56	5,968,459.4	9.62
2018	254,870,184.6	14.98	6,685,263	12.00
2019	262,917,150	3.16	6,719,431	0.51
2020	198,774,300	24.40 -	4,950,800	26.32 -

المصدر:

- العمود (1) و (3): وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير سنوية للمدة (2004-2020)، بغداد.

- العمود (2) و (4): من إعداد الباحثين.

يتضح من الجدول (1-2) إن التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي انعكس بشكل واضح على متوسط نصيب الفرد منه إذ ارتفع من (1,961,509.2) مليون دينار عام (2004) إلى (2,629,674.9) مليون دينار عام (2005) بمعدل تغير (34.06%), ثم ارتفع إلى (7,795,455.5) مليون دينار عام (2013) وهو أعلى مستوى له خلال مدة الدراسة بمعدل تغير (4.89%) عن عام (2012), ثم انخفض بعد ذلك، ليصل إلى (5,528,730.4)، (5,444,537.4) مليون دينار في الاعوام (2015)، (2016) على التوالي بمعدل تغير سالب (-27.72%), (1.52%) على التوالي، انعكاساً لانخفاض الناتج المحلي الاجمالي، ثم ارتفع ليصل إلى (6,719,431.0-) مليون دينار عام (2019) بمعدل تغير (0.51) عن عام (2018)، ثم انخفض إلى (4,950,800) عام (2020) بمعدل تغير (-26.32%) عن عام (2019) إذ يعود سبب هذا الانخفاض إلى آثار أزمة وباء كورونا التي تسببت بانخفاض كبير أسعار الخام الذي انعكس على انخفاض الايرادات النفطية العراقية ومن ثم انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه.

2- العلاقة بين مؤشرات الحكم الرشيد ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

إن مؤشر إبداء الرأي والمساءلة يرتبط بعلاقة طردية مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تسهم حرية إبداء الرأي وزيادة نسبة المساءلة في تهيئة بيئة ملائمة للأعمال وجاذبة للاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة المشاريع الاستثمارية المحلية وتدفق الاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن إن المساءلة تقلل من عمليات الفساد في القطاعين العام والخاص، وسوء توزيع الموارد، وتسهم على المدى الطويل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه. **(البسام، 2016: 67)** كما يسهم الاستقرار الأمني والسياسي في خلق بيئة اقتصادية آمنة، إذ يؤثر هذا الاستقرار تأثيراً مباشراً في بيئة الأعمال والاستثمار، فكلما توفر الاستقرار السياسي والأمني شكل بيئة اقتصادية آمنة جاذبة الاستثمار وملائمة للأعمال مما يؤدي إلى زيادة المشاريع والإنتاج ومن ثم زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. **(عبد الرضا، 2021: 15)** وكذلك إن زيادة كفاءة أداء المؤسسات الحكومية يسهم في تحسين البيئة الاقتصادية، وتساعد على تفعيل القطاع الخاص وزيادة الاستثمار والانتاج والدخل وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. **(المطوري، 2011: 9)** وإن تحسن الجودة التنظيمية سيؤدي إلى سهولة مزاولة الأعمال وزيادة نسبة الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة الانتاج والتشغيل وزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. **(Reinhart & Rogoff, 2009: 27)** كما إن سيادة القانون تسهم في زيادة الأعمال وزيادة ثقة المستثمرين ومن ثم زيادة نسبة الاستثمار وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإن التصدي للفساد ومكافحته وانخفاض نسبته يؤدي إلى زيادة الثقة لدى المستثمرين وزيادة الاستثمار والإنتاج وزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. **(معزب، 2020: 28-29)**

3- بناء المؤشر التجميعي لمؤشرات الحكم الرشيد

3-1- مفهوم المؤشر التجميعي Concept of Aggregate Indicator

هو عبارة عن مقياس كمي مركب من مجموعة مختلفة من المؤشرات التي تعكس شمولية جوانب ظاهرة محل البحث من خلال دمج تلك المؤشرات المتعددة المختلفة بعد معالجتها احصائياً بناءً على نموذج معين بهدف الحصول على مؤشر تجميعي يعبر عن الاتجاه العام المشترك لتلك المؤشرات الفرعية، وهو بذلك يعمل على تجميع المعلومات وعرضها بشكل مبسط سهل الفهم والتفسير. **(فاضل واسماعيل، 2019: 84)**

3-2- بناء المؤشر التجميعي لمؤشرات الحكم الرشيد

يتم بناء المؤشر التجميعي لمؤشرات الحكم الرشيد وفق الخطوات الآتية: **(البنك المركزي، 2019: 97-98)**

3-2-1- تحديد القيم المستهدفة للمؤشر: تم اختيار القم المستهدفة بالاعتماد على قيم مؤشرات الحكم الرشيد الصادرة عن البنك الدولي، والتي تم تحليلها في المحور الأول.

3-2-2- تحديد الأوزان للمؤشرات الفرعية: تعكس الأوزان الأهمية النسبية لكل للمؤشرات الداخلة في قياس المؤشر التجميعي للحكم الرشيد، إذ يتم اعطاء وزن لكل مؤشر فرعي.

3-2-3- تجميع المؤشرات الفرعية: يتم في هذه الخطوة تجميع المؤشرات الفرعية للحكم الرشيد في مؤشر واحد يمثل مؤشرات الحكم الرشيد في العراق.

يتم الاعتماد على معامل الاختلاف في حساب أوزان المؤشرات الداخلة في النموذج، إذ يسمح بالحصول على أفضل النتائج من حيث التقدير والتفسير، ويتم احتساب المؤشر التجميعي وفق أسلوب معامل الاختلاف من خلال أخذ معامل الاختلاف لكل مؤشر من مؤشرات الحكم الرشيد (CVi)، والذي يحسب وفق المعادلات التالية: **(Ozkok, 2010: 6)**

$$CVi = \frac{\sigma i}{\mu i} \qquad (1\text{-}3)$$

.....

إذ إن:

σi: الانحراف المعياري

μi : الوسط الحسابي

ومن ثم يتم تجميع معاملات الاختلاف لجميع مؤشرات الحكم الرشيد للوصول إلى مجموع معاملات الاختلاف، وبقسمة معامل الاختلاف لكل مؤشر من مؤشرات الحكم الرشيد (CVi) على مجموع معاملات الاختلاف (SCV) وكما في المعادل الآتية:

$$Wi = \frac{CV\,i}{SCV} \qquad (2\text{-}3)$$

.....

إذ إن:

Wi: الوزن النسبي

SCV: مجموع معاملات الاختلاف

يتم تحديد قيمة الأوزان (Wi) الذي سيتم ترجيح القيم الحقيقية وفقاً لها، وبالتطبيق يظهر المؤشر التجميعي لمؤشرات الحكم الرشيد كما في الملحق (1) وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\sum_{i=1}^{3} Wi(means)i,t \qquad (3\text{-}3)$$

.....

إذ إن:

Wi: الوزن النسبي لكل مؤشر من مؤشرات الحكم الرشيد

means: متوسط جميع المؤشرات المستعملة في بناء المؤشر التجميعي لمؤشرات للحكم الرشيد.

4- قياس العلاقة بين مؤشرات الحكم الرشيد ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

لقياس العلاقة بين المتغيرات سنقوم بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL) من أجل بيان مدى تأثير مؤشرات الحكم الرشيد على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020), سيتم ذلك وفقاً لمخرجات البرنامج القياسي (EVIEWS).

4-1- متغيرات البحث

يتم ترميز وتصنيف نوع متغيرات البحث وفق الجدول الآتي:

الجدول (4-1)

ترميز وتصنيف متغيرات البحث

المتغيرات	الرمز	نوع المتغيرات	عدد المشاهدات
مؤشرات الحكم الرشيد	X	متغير مستقل	64
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	LY	متغير تابع	64

المصدر: من إعداد الباحثين.

4-2- طبيعة بيانات البحث

تم بناء مؤشر تجميعي لمؤشرات الحكم الرشيد من خلال الطرق الاحصائية والرياضية التي تم توضيحها في المحور السابق، إذ تم حساب أوزان نسبية لمؤشرات الحكم الرشيد استخرجنا منها المؤشر التجميعي لهذه المؤشرات كما موضح في الملحق (1) وتم تمثيله بالرمز (X)، وتم تحويل بيانات المتغيرات من بيانات سنوية إلى بيانات ربع سنوية، لغرض تطبيق طرق الاقتصاد القياسي التي ستعطي نتائج أكثر دقة وموضوعية فيما إذا كانت السلاسل الزمنية للبيانات طويلة نسبياً وفق المعادلات التالية: **(اللهيبي وفرحان، 2018: 151)**

$$1\text{-}\ X_1 = Z_{t-1} + 7.5 / 12\ (Z_t - Z_{t-1})$$

$$2\text{-}\ X_2 = Z_{t-1} + 10.5 / 12\ (Z_t - Z_{t-1})$$

$$3\text{-}\ X_3 = Z_t + 1\ 5 / 12\ (Z_{t+1} - Z_t).$$

4- $X_4 = Z_t + 4.5 / 12 (Z_{t+1} - Z_t)$

إذ إن: Zt: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة t، Zt–1: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة السابقة للسنة t،

Zt+1: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة اللاحقة للسنة t، X_i: القيمة الخام للربع i قبل التعديل، i = 1,2,3,4

4-3- العلاقة بين المتغيرات

يمكن الإشارة إلى طبيعة العلاقة بين المتغيرات وفقاً للنظرية الاقتصادية في الجدول (4-2).

الجدول (4-2)
العلاقة بين متغيرات البحث

ت	المتغيرات	العلاقة
1	علاقة مؤشرات الحكم الرشيد مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	طردية

المصدر: من إعداد الباحثين.

4-4- اختبارات جذر الوحدة

يوضح الجدولين (4-3) و (4-4) نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع(ADF) واختبار فليبس بيرون (PP) للسلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى والفرق الأول بوجود حد ثابت، وحد ثابت مع اتجاه عام، وبدون حد ثابت واتجاه عام.

الجدول (4-3)
اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
At Level			
		X	LY
With Constant	t-Statistic	-1.358	-2.250
	Prob.	0.601	0.189
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.153	-2.345
	Prob.	0.916	0.407
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.648	-2.174
	Prob.	0.855	0.029
		n0	**
At First Difference			
		d(X)	d(LY)
With Constant	t-Statistic	-13.800	-5.913
	Prob.	0.000	0.000
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-13.809	-5.913
	Prob.	0.000	0.000
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-13.747	-5.907
	Prob.	0.006	0.000
		***	***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews.

الجدول (4-4)

اختبار فليبس بيرون (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
At Level			
		X	LY
With Constant	t-Statistic	-1.357	-2.520
	Prob.	0.602	0.112
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.153	-2.599
	Prob.	0.916	0.281
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.651	-1.628
	Prob.	0.856	0.097
		n0	*
At First Difference			
		d(X)	d(LY)
With Constant	t-Statistic	-13.800	-13.712
	Prob.	0.000	0.000
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-13.809	-14.032
	Prob.	0.000	0.000
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-13.747	-13.747
	Prob.	0.000	0.000
		***	***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews.

نلاحظ من الجدولين (4-3) و (4-4) إن المتغيرات غير ساكنة عند المستوى الأصلي للبيانات وأصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لها.

4-5- التقدير الأولي وفق نموذج (ARDL) $\mathbf{LY = f(X)}$

يبين الجدول (4-5) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين مؤشرات الحكم الرشيد ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (4-5)

التقدير الأولي وفق نموذج (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LY (-1)	0.856741	0.055716	15.37689	0.00000
X	0.074172	0.022998	3.22515	0.00210
X(-1)	-0.05669	0.023266	-2.43636	0.01790
C	2.109564	0.798616	2.641524	0.01050
R-squared	0.953830	Mean dependent var		15.44131
Adjusted R-squared	0.951483	S.D. dependent var		0.375894
S.E. of regression	0.082797	Akaike info criterion		-2.08346
Sum squared resid	0.404465	Schwarz criterion		-1.94739
Log likelihood	69.62913	Hannan-Quinn criter.		-2.02995
F-statistic	406.2978	Durbin-Watson stat		2.037097
Prob(F-statistic)	0.00000			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews.

يتبين من الجدول أعلاه إن معامل التحديد بلغ (95%), وإن معامل التحديد المصحح بلغ (95%), مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج، إذ إن المتغير المستقل (مؤشرات الحكم الرشيد) تفسر (95%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، كما يلاحظ إن فترات الابطاء المثلى هي من الرتبة (1 ، 1)، إذ تشير فترات الابطاء إلى رتبة المتغيرات (LY، X) على التوالي، ويتم اختيار فترة الابطاء المثلى التي تعطي أقل قيمة للمعايير المستعملة.

4-6- اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات

من أجل اختبار مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير المستقل (مؤشرات الحكم الرشيد) والمتغير التابع (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) يتم حساب احصائية (F)، والجدول (4-6) يوضح نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL).

الجدول (4-6)
اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.297108	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.040	4.780
5%	4.940	5.730
2.50%	5.770	6.680
1%	6.840	7.840

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews.

تبين نتائج الجدول أعلاه إن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي (6.297108) وهي أكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (5%) وهي تساوي (5.730), ومن ثم نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

4-7- تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ينبغي الآن الحصول على المقدرات القصيرة والطويلة الأجل لمعلمات النموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ, والجدول (4-7) يوضح ذلك.

الجدول (4-7)
تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X)	0.074172	0.022998	3.22515	0.0021
CointEq(-1)	-0.14326	0.055716	-2.57123	0.0127
Cointeq = LY - (0.1221*X + 14.7255)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	0.122062	0.040090	3.044732	0.0035
C	14.72553	0.294008	50.08545	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews.

توضح نتائج الجدول أعلاه وجود تكامل مشترك بين الحكم الرشيد ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي, إذ إن معلمة تصحيح الخطأ (0.14326-) سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى (1%), إذ يعبر معامل تصحيح الخطأ عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل, وهو ما يستلزم إن يكون سالباً ومعنوياً حتى يقدم دليلاً على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات, ومن خلال النتائج تظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ إنها معنوية وذات قيمة سالبة, الأمر الذي يعني تحقق الدلالة الاحصائية, إذ إن معلمة تصحيح الخطأ تأخذ الإشارة السالبة وهي معنوية احصائياً عند مستوى (1%), وإن (0.14) من أخطاء الأجل القصير التي تسببها صدمات المتغير المستقل، يمكن للمتغير التابع أن يصححها خلال وحدة الزمن.

ويمكن تفسير العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الحكم الرشيد ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بعد تقدير المرونة في الأجل القصير والأجل الطويل كما يأتي:

الجدول (4-8)
تقدير المرونة للعلاقة بين الحكم الرشيد ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

المتغيرات	التوصيف	المرونة في الأجل القصير	المرونة في الأجل الطويل
X	الحكم الرشيد	1.14275	1.88058

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على (Hill & et al, 2011: 143).
*** تم حساب المرونة من خلال المعادلة الآتية: $L_i = \hat{B}_i \bar{x}_j$**

1- العلاقة قصيرة الأجل

توضح نتائج الجدول (4-7) وجود علاقة قصيرة الأجل معنوية طردية بين المتغيرات، أي وجود أثر معنوي ايجابي للحكم الرشيد على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، ويتضح من الجدول (4-8) إن المرونة الجزئية لقيمة مؤشرات الحكم الرشيد (X) بلغت (1.14275) مما يعني إن زيادة قيمة الحكم الرشيد بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1.14)، وبالعكس إن انخفاض قيمة الحكم الرشيد بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1.14)، على افتراض ثبات العوامل الأخرى.

2- العلاقة طويلة الأجل

توضح النتائج طويلة الأجل إن الحكم الرشيد لها أثر معنوي عند مستوى احتمالية (1%)، وإنه يرتبط بعلاقة طردية مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، إذ يتضح من الجدول (4-8) المرونة الجزئية لقيمة الحكم الرشيد (X) بلغت (1.88058) مما يعني إن زيادة قيمة الحكم الرشيد بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1.88)، وبالعكس إن انخفاض قيمة الحكم الرشيد بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1.88)، على افتراض ثبات العوامل الأخرى.

إن النتائج أعلاه مطابقة للنظرية الاقتصادية إذ كلما تحسنت مؤشرات الحكم الرشيد (إبداء الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية أداء الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، مكافحة الفساد) يسهم ذلك خلق بيئة اقتصادية جيدة مما يؤدي إلى زيادة الانتاج والتشغيل ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالعكس كلما انخفضت مؤشرات الحكم الرشيد (إبداء الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية أداء الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، مكافحة الفساد) يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

4-8- اختبارات جودة النموذج القياسي

بعد تقدير اختبارات نموذج (ARDL) ينبغي التأكد من جودة أداء النموذج وسلامته من المشاكل القياسية, وذلك من خلال استخدام الاختبارات الآتية:

4-8-1- اختبار ثبات التجانس للتباين (تباين حدود الخطأ) (ARCH)

يتضح من خلال الجدول (4-10) إن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين؛ لأن قيمة (F) المحتسبة بلغت (0.327968) عند مستوى احتمالية (0.5690) والتي جاءت غير معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يعني خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين.

الجدول (4-10)
اختبار ثبات التجانس للتباين (تباين حدود الخطأ)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.327968	Prob. F(1,60)	0.5690
Obs*R-squared	0.337058	Prob. Chi-Square(1)	0.5615

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews.

4-8-2- اختبار الارتباط الذاتي لمتسلسل LM

يتبين من خلال الجدول (4-11) إن نتائج الاختبار أثبتت صلاحية وجودة النموذج المقدر؛ لأن قيمة (F) المحتسبة بلغت (0.165064) عند مستوى احتمالية (0.8482) والتي جاءت غير معنوية وهذا يعني خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

الجدول (4-11)
اختبار الارتباط الذاتي لمتسلسل (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.165064	Prob. F(2,57)	0.8482
Obs*R-squared	0.362777	Prob. Chi-Square(2)	0.8341

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews.

4-8-3- اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي Ramsey Test

يتضح من الجدول (4-12) من خلال قيمة احصائية (t)المحتسبة البالغة (0.002295) وقيمتها الاحتمالية (0.9982) والتي جاءت غير معنوية عند مستوى (5%)، وكذلك قيمة (F) المحتسبة بلغت (5.27E-06) وقيمتها الاحتمالية (0.9982) والتي جاءت غير معنوية عند مستوى (5%)، مما يعني صحة الشكل الدالي للنموذج المقدر.

الجدول (4-12)
اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي Ramsey Test

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	Df	Probability
t-statistic	0.610324	58	0.5440
F-statistic	0.372495	(1, 58)	0.5440

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews.

الاستنتاجات

1- إن درجات مؤشرات الحكم الرشيد كانت متدنية خلال مدة البحث، انعكاساً لتدهور أوضاع الحكم في العراق.
2- إن نسبة الانفاق الاستثماري شهدت انخفاض واضح خلال مدة البحث انعكاساً لتدهور مؤشرات الحكم الرشيد، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، ولا سيما الأزمات والصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والتي عادة ما تكون صدمات خارجية مرتبطة بانخفاض أسعار النفط الخام مما يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي من خلال انخفاض الايرادات النفطية ومن ثم انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه، ويحدث العكس في حالة زيادة أسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية.
3- قبول فرضية البحث التي تنص على إن مؤشرات الحكم الرشيد تمارس أثراً معنوياً طردياً على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
4- أوضحت نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات الحكم الرشيد ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وإنها ترتبط بعلاقة طردية في الأجل القصير والطويل، إذ إن تحسن مؤشرات الحكم الرشيد يسهم في زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ لأنه يهيئ بيئة جاذبة للاستثمار وملائمة للأعمال مما يسهم في زيادة المشاريع الاستثمارية وزيادة الصادرات النفطية والايرادات الناتجة عنها والعكس صحيح.

التوصيات

1- العمل على إرساء مبادئ الحكم الرشيد ورفع مستوى مؤشراته وصولاً لتحقيق مستوى مقبول من الحكم الرشيد، إذ يعد الحكم الرشيد أفضل استراتيجية للارتقاء بالاقتصاد العراقي باعتبار إن المشكلة التي يعاني منها العراق بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص هي في الأساس مشكلة إدارة وحكم.
2- ضرورة تنويع مصادر الدخل من خلال اعتماد استراتيجية للتنويع الاقتصادي وخلق قطاعات إنتاجية متنوعة تعمل على زيادة وتنويع مصادر الدخل القومي، وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، واستخدام العوائد المكتسبة من القطاع النفطي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي إن القطاع النفطي يتم الاعتماد عليه ليكون وسيلة لإحداث التنويع الاقتصادي، وتحفيز النمو في القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، فضلاً عن القطاعات المعدنية كالغاز والمعادن والفوسفات، مما يسهم في انتاج المزيد من السلع والخدمات وتنويعها وزيادة الناتج ومتوسط نصيب الفرد.

3- توجيه الجزء الأكبر من الانفاق العام نحو الإنفاق الاستثماري، من خلال معالجة الترهل الإداري في المؤسسات الحكومية، ومكافحة الفساد المالي والإداري والسياسي الذي يشكل عبء كبير على الاقتصاد العراقي، وخلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار، وتفعيل دور الهيئة العامة للاستثمار وفروعها في المحافظات ومنحها المزيد من الاستقلالية، وتوفير الحماية اللازمة للمستثمر المحلي والأجنبي، ودعم القطاع الخاص وتفعيل دوره، وضرورة اتخاذ خطوات واقعية وجدية لإصلاح السياسة المالية في العراق لما لها من أثر في توجيه الانفاق العام نحو الانفاق الاستثماري وتخفيض نسبة الانفاق التشغيلي، وضرورة أن تكون أوجه الانفاق خاضعة للمراقبة والمساءلة والمحاسبة، من أجل تقليل الهدر، والسيطرة على الفساد.

4- ضرورة توافر الإرادة السياسية لتطبيق الحكم الرشيد؛ لأنه على الرغم من أهمية التوصيات التي تم ذكرها، لكن لا يمكن تطبيقها ما لم تتوافر الإرادة السياسية التي تعد منطلقاً أساسياً لإرساء مبادئ الحكم الرشيد والارتقاء بمستوى مؤشراته، ومن هنا يمكننا التمييز بين الإجراءات السطحية الهادفة إلى مجرد تحسين صورة المسؤولين، وبين الجهود الجوهرية المستندة إلى إحداث تغيير حقيقي يهدف إلى تحقيق الحكم الرشيد.

المصادر

المصادر العربية

أولاً: الكتب

1- البسام، بسام عبدالله (2016)، الحوكمة في القطاع العام، معهد الادارة العامة، مركز البحوث والدراسات، الرياض.

3- صديقي، العربي وآخرون (2018)، تجربة الحكم الرشيد في قطر – روافع التنمية المستدامة والتمكين المجتمعي (1995-2013)، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، الدوحة.

3- الكايد، زهير عبدالكريم (2003)، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة.

4- الكرخي، مجيد جعفر (2017)، مؤشرات الحكم الرشيد، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

5- معزب، عادل جارالله (2020)، الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

1- زغيشي، مصطفى (2020)، دور الحكم الراشد في تجسيد العدالة الانتقالية، اطروحة دكتوراه (غير مشورة)، جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

2- شريف، أثير أنور (2008)، دور الحاكمية في عملية إعداد الموازنة العامة للدولة في العراق – دراسة حالة، اطروحة دكتوراه (غير مشورة)، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد.

ثالثاً: الدوريات والمؤتمرات والندوات

1- البسام، بسام عبدالله (2014)، الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد (11).

2- الرفاعي، محمد سليمان حسن (2019)، الحكم الرشيد في الاردن: الواقع والتطلعات، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، المجلد (39)، العدد (3).

3- محمود، ختام حمادي (2019)، الحكم البرلماني الرشيد وآليات تطبيقه في ظل نصوص دستور جمهورية العراق لعام 2005، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد (16)، الانبار.

4- حسن، باسم عبدالهادي (2020)، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان.

5- الحمداني، أحمد شهاب وآخرون (2018)، قياس أثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2005-2015)، مجلة المنصور، جامعة النهرين، العدد (30).

6- عبداللطيف، عادل (2013)، الحكم الرشيد المضمون والتطبيق، برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

7- عبدالرضا، نبيل جعفر (2019)، موارد ضائعة في موازنة عراقية مستنسخة-موازنة عام (2019) إنموذجاً، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد (6040).

8- فاضل، ايهاب أحمد واسماعيل، هيثم عبدالخالق (2019)، دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق بحث تطبيقي في البنك المركزي العراق للمدة (2010-2017)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (14)، العدد (49).

9- الفراجي، عامر بدر أحمد وحمد، مخيف جاسم (2021)، تحليل وقياس أثر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على دليل التنمية البشرية في العراق للمدة (2004-2019)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العدد (2).

10- اللهيبي، ذاكر هادي عبدالله وفرحان، سعد عبدالكريم حماد (2018)، أثر بعض متغيرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق للمدة (2006-2016)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد (37) العدد (119).

11- المطوري, أحمد جاسم محمد (2011)، مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، المجلد (27) العدد (19).

12- ياسر، محمد عربي (2017)، الحكم الرشيد وتطبيق مؤشراته في العراق بعد عام (2003): دراسة مقارنة مع فنلندا، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد (28).

رابعاً: النشرات الرسمية

1- البنك المركزي العراقي (2019), قسم الاستقرار النقدي والمالي, التقرير السنوي للاستقرار المالي، بغداد.
2- وزارة التخطيط (2004-2020)، الجهاز المركزي للإحصاء، إصدارات مديرية الحسابات القومية، بغداد.

المصادر الأجنبية

1- Gasiorowski, M. J. (1995), Economic Crisis and Political Regime Change: An Event History Analysis, The American Political Science Review, Volume (89), Issue (4).
2- Irvin, Tucker (2011), Macroeconomics for Today, South-Wesern Cengage Learning, 7th Edition, USA.
3- Jindal, Neena (2014), Good Governance: Needs and Challenges, International Journal of Scientific & Engineering Research, Jaypee University of Information and Technology, Volume (5), Issue (5).
4- Keping ,Yu (2017), Governance and Good Governance: A New Framework for Political Analysis, Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, Volume (11), Issue (1).
5- Kaufmann, D. & et al. (2008), Governance Matter: Aggregate and Individual Governance Indicators (1996-2007), The Word Bank, Washington.
6- Kaufmann, D. & et al (2010), The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues, (World Bank Policy Research Working Paper No (5430), The World Bank, Washington.
7- Ozkok, Zeynep (2010), Financial Openness and Financial Development: An Analysis Using Indices, Francis Xavier University.
8- Pradhan, R. P. & Sanyal G. S. (2011), Good Governance and Human Development: Evidence form Indian States, Journal of Social and Development Science, Volume (1), Issue (1).
9- Tripathi, Rahul (2017), Good governance: origin, importance and development in India, International Journal of Development Research, Volume (7), Issue (1).
- Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2009), This Time10 is Different: Eight Centuries of Financial Folly, Princeton, New Jersey: Princeton University Press.), Worldwide Governance 1- Word Bank (20211 Indicators, available at www.govindicators.org.

الملحق (1)

المؤشر التجميعي لمؤشرات الحكم الرشيد

السنوات	الوزن النسبي لمؤشر إبداء الرأي والمساءلة (X1)	الوزن النسبي لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (X2)	الوزن النسبي لمؤشر فاعلية أداء الحكومة (X3)	الوزن النسبي لمؤشر الجودة التنظيمية (X4)	الوزن النسبي لمؤشر سيادة القانون (X5)	الوزن النسبي لمؤشر مكافحة الفساد (X6)	المؤشر التجميعي (X)
2004	0.48175	0.00000	0.350017	0.432901	0.100358	0.306776	1.671802
2005	0.96350	0.112843	0.17412	0.553361	0.301074	0.613552	2.718450
2006	1.011575	0.00000	0.17412	0.922268	0.301074	0.383864	2.792901
2007	1.589475	0.11054	0.51703	0.913485	0.100358	0.457805	3.688692
2008	1.63755	0.44216	1.63815	1.583541	0.301074	0.534892	6.137366
2009	1.803809	0.545791	1.700335	2.101768	0.296892	0.678054	7.126649
2010	1.946031	0.545791	1.785619	1.921078	0.495517	0.973818	7.667854
2011	1.833856	0.983346	2.188937	1.606127	0.687869	1.788741	9.088877
2012	1.645563	1.091583	2.357727	1.189538	0.687869	1.491404	8.463684
2013	1.645563	0.983346	2.441234	1.189538	0.786136	1.192494	8.238311
2014	1.578458	0.548094	2.476768	1.08539	1.407101	0.907743	8.003555
2015	1.775765	0.658634	1.709219	0.904701	1.206385	0.756715	7.01142
2016	2.220458	0.766871	1.622159	1.387794	0.804954	0.983257	7.785493
2017	2.072227	0.766871	1.709219	1.207105	0.905311	1.058771	7.719505
2018	2.121304	0.329317	1.622159	1.207105	0.704596	1.134285	7.118766
2019	2.269534	0.437554	1.709219	1.207105	0.804954	1.360828	7.789194
2020	2.093425	0.327216	1.709219	1.08539	0.804954	1.417324	7.437528

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معادلات بناء المؤشر التجميعي.